مؤتمر القدس: صمود وتنمية(*)

أ.د. سعيد أبو علي
المشرف العام ورئيس تحرير مجلة المقدسية

تنفيـــذًا لقرار القمة العربية الحادية والثلاثين المنعقدة في الجزائر، والصادر بتاريخ 2 تشريـــن الثاني/ نوفمبر 2022، والقاضي بتنظيم الأمانـــة العامة مؤتمرًا للدفاع عن مدينة القدس المحتلة، نظّمت الأمانة العامة بالتنســـيق مع دولة فلسطين هذا المؤتمر بحضور عربي رفيع المســـتوى، ممثلًا بحضور فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلســـطين – جلالة الملـــك عبد الله الثاني بن الحســـين ملك المملكة الأردنية الهاشـــمية – فخامة الرئيس عبد الفتاح الســـيسي رئيس جمهورية مصر العربية – والســـادة الوزراء ومندوبي الدول الأعضاء، إضافة إلى مشـــاركة قادة وممثلي المنظمات الدولية والإقليمية (الأمم المتحدة، التعاون الإســـلامي، الاتحاد الأوروبي، الاتحـــاد الإفريقي، مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، ورؤســـاء الاتحادات والصناديق العربية وبعض الشخصيات الاعتبارية العربية والأجنبية،

(*) مؤتمر القدس الذي عّقد في القاهرة بتاريخ الأحد 12 / 2 / 2023.

والذي انعقد تحت شعار (صمود وتنمية).

افتتح معالي السـيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية المؤتمر بكلمة أكـد فيها أن الهدف من المؤتمر هو تعزيز صمود المقدسـيين على أرضهم، مؤكدًا أن القـدس جزء من ذاتنا وهويتنا الدينية والحضارية والقومية، وأن العالم يجب أن يرى الواقع عـلى حقيقته المخجلة والمفزعة، وأن يدرك خطورة ما يسـعى الاحتلال إلى تكريسـه في القدس الشرقية، وفي البلدة القديمة، وفي الأقصى المبارك، مشيرًا إلى أن التطرف لا يولّد إلا تطرفًا مضادًا، وأن السـعي إلى «تقسيم» الأقصى وطمس وجهه الإسلامي والعربي لن يقود سوى إلى إذكاء الاضطرابات والعنف بلا نهاية.

وأكد الأمين العام أن الحضور الكثيف، والمشـاركة على أعلى مستوى من القيادات العربية وممثـلي المنظمات الدولية والإقليمية لا بد أن توصل رسـالة للعالم أجمع بأن القدس بأهلها وتراثها ومقدساتها تتعرض للخطر، وأن استمرار الأوضاع الحالية، واستمرار السياسـات القمعية التي يتبعها الاحتلال سـيفضي إلى مزيد من التوتر والعنف والكراهيـة. كما أن حلّ الدولتين، وهو البديل الدولي الوحيد الذي ما زال مطروحًا إلى اليوم لإنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، يتعرض لتقويضٍ ممنهجٍ ومسـتمرٍ على يد الاحتلال الإسرائيلي، وأنه دون أفقٍ لإنهاء الصراع وتحقيق السلام الدائم والشـامل في منطقتنا، فإننا لا نترك للفلسطينيين سـوى الإحباط واليأس، وعلى محبي السـلام في العالم السعي والعمل بجدية من أجل إنقاذ حلّ الدولتين من أيدي المتطرفين وكارهي السلام. بتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف في العودة والحرية والاسـتقلال، وفي تجسـيد دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على أرض وطنه، ولسـان حال المؤتمـر يعيد تأكيد أن القدس بوابة الحرب كما هي بوابة السلام.

(1) مؤتمر القدس الذي عّقد في القاهرة بتاريخ الأحد 12 /2 /2023.

فيما عبّر فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين عن تقدير دولة فلسطين لجميع المشاركين في المؤتمر، استجابة لنداء القدس والمسجد الأقصى المبارك، في هذا الوقت الذي يواجه فيه الشعب الفلسطيني أبشع أشكال الاضطهاد والعدوان، وبالذات في مدينة القدس المحتلة، عاصمة فلسطين الأبدية، معربًا عن ثقته بأن المؤتمر سوف يكون بمستوى هذه القضية الكبيرة التي يتناولها، وعلى قدر التحديات الجسام التي تواجهها عاصمتنا الفلسطينية المقدسة بفعل الاحتلال الإسرائيلي المتواصل لها ولأرض دولة فلسطين منذ 55 عامًا، وبفعل المخططات والإجراءات التي ينفذها هذا الاحتلال والتي تستهدف تاريخ المدينة ومقدساتها وأهلها وهويتها الحضارية الفلسطينية العربية والإسلامية المسيحية. مؤكدًا أن المعركة المحتدمة في القدس وعليها، وفي كل أرض فلسطين وعليها، لم تبدأ فقط يوم احتلال القدس عام 1967، ولكنها بدأت قبل ذلك بعقود عدة، وحتى قبل «وعد بلفور» الذي تآمرت على إصداره الدول الاستعمارية، وعلى رأسها بريطانيا وأميركا، بهدف التخلص من اليهود في أوروبا من جهة، وإقامة ما سُمّي بالوطن القومي لهم في فلسطين من جهة أخرى، ليكون مخفرًا أماميًّا لتأمين مصالح هذه الدول الاستعمارية. مستعرضًا أشكال الرفض الفلسطيني وثوراته وانتفاضاته المتعددة ضد الانتداب البريطاني ومخططات اليهود، وصولًا إلى «صفقة القرن» التي أطلقها الرئيس الأميركي السابق «ترامب» التي رفضها الفلسطينيون.

وأكد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية بأن محور المؤتمر يرتبط بوجدان كل عربي، فبيت المقدس هو قبلة المسلمين الأولى، ولا يمكن لمنطقتنا أن تنعم بالسلام والاستقرار والازدهار، والقضية الفلسطينية تراوح مكانها، مجددًا وقوف الأردن إلى جانب أشقائه الفلسطينيين، مطالبًا المجتمع الدولي بتلبية حقوقهم العادلة والمشروعة بقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. مؤكدًا أن الحفاظ على فرص السلام على أساس حلّ الدولتين، يتطلب وقف كل الانتهاكات

الإسرائيلية، والاقتحامات في المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، ومحاولات التقسيم الزماني والمكاني التي تعوق فرص تحقيق السلام المنشود، مشددًا على أن أي محاولة للمساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم، ستكون لها انعكاسات سلبية على أمن واستقرار المنطقة بأكملها. مشيرًا إلى أن الأردن مستمر في بذل كل الجهود لحماية ورعاية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، ومواصلة مشاريع الصيانة والإعمار في المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة، انطلاقًا من الوصاية الهاشمية عليها، للحفاظ على هوية المدينة المقدسة وعروبتها، وتثبيت صمود المقدسيين، وحماية حقوق المسلمين والمسيحيين في ممارسة شعائرهم الدينية.

أما الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، فقد جدد تأكيد مصر موقفها الثابت إزاء رفض وإدانة أيّ إجراءات إسرائيلية، لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم، لمدينة القدس ومقدساتها، وعلى الوصاية الهاشمية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس؛ بما في ذلك المسجد الأقصى بكامل مساحته، باعتباره مكان عبادة خالصًا للمسلمين، مشدّدًا على العواقب الوخيمة التي قد تترتب على الإخلال بذلك أو على محاولة استباق، أو فرض أمر واقع، يؤثر سلبًا على أفق مفاوضات الوضع النهائي.

إن قراءة متأنية لكلمات القادة الثلاثة والأمين العام للجامعة، والتي جاءت في سياق المحور السياسي للمؤتمر، تؤكد استمرارية المواقف العربية الرسمية المعلنة بشأن القدس والقضية الفلسطينية، وإن أعادت الكلمات تأكيدها وتجديدها. لكن الأهمية المضافة تمثلت أولًا بأهمية المشاركة الشخصية للقادة الثلاثة في المؤتمر وإعادة التأكيد على تلك المواقف بمناسبة وظروف وتاريخ انعقاده، بما يشكل ردًّا حقيقيًّا ومباشرًا على التهديد والاستهداف الإسرائيلي كما المخططات والممارسات الإسرائيلية في القدس من قبل الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة نتنياهو، وخاصة من مصر والأردن المعنيتين بصورة مباشرة بالقدس والقضية الفلسطينية وإعادة تأكيدهما

والتزامهما نحو القدس والوقوف إلى جانب السلطة والشعب الفلسطيني، بمعنى أن الرسالة غير المباشرة كانت لا تقل أهمية عن الرسالة المباشرة أو الخطاب الرسمي للقادة في المؤتمر.

وبعد كلمات القادة الافتتاحية للمؤتمر، باشر المؤتمر أعماله وانطلقت جلساته وفق البرنامج المعتمد بتقسيم المؤتمر إلى ثلاثة محاور رئيسية، هي المحور السياسي والقانوني والتنموي، وفي إطار كل محور من هذه المحاور الثلاثة كانت تندرج عناوين أوراق العمل والمداخلات الفرعية وبجلسات متعددة في كل محور؛ بما يغطي الأبعاد المختلفة لكل محور على حدة، بدءًا من المحور السياسي الذي كان بعنوان «**التحرك العربي والدولي لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس**»، حيث تم استئناف كلمات السادة رؤساء وفود الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية وبعض الشخصيات الاعتبارية المشاركة في المؤتمر، والتي ذهبت بنفس اتجاه ومضامين كلمات القادة في الجلسة الافتتاحية دعمًا والتزامًا بقضية القدس وفلسطين بأبعادها القومية السياسية والروحية، حيث أعاد فخامة الرئيس عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (رئيس الدورة 31 للقمة العربية) تأكيده في كلمته التي ألقاها نيابة عن فخامته معالي السيد رمطان لعمامرة وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، تجديد العزم على مواصلة وتكثيف جهود الجزائر ومساعيها للدفاع عن القدس المحتلة في وجه القمع الصهيوني الممنهج الذي يستهدف المدينة وأهلها ومقدساتها، مشددًا على أن السياسات العنصرية المدانة التي يسعى الاحتلال لفرضها في مدينة القدس ومحاولاته طمس هويتها العربية الإسلامية والمسيحية والمساس بالوضع القائم فيها أو تدنيس مقدساتها في سياق ما شهدناه مؤخرًا من استفزازات، لن تحقق إلا مكاسب وهمية تجافي التاريخ والشرعية والديمغرافية لترهن التعايش الذي ميّز هذه المدينة على مدى قرون من الزمن وتقوض آفاق إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط.

وجاءت كلمة جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية (رئيس لجنة القدس) التي ألقاها نيابة عن جلالته دولة السيد عزيز أخنوش رئيس الحكومة المغربية؛ لتجدد تأكيد التزام المغرب الثابت بدعم القضية الفلسطينية بشكل عام، والقدس بشكل خاص، والتي يوليها جلالته أهمية قصوى من منطلق الأمانة التي يتقلدها بصفته رئيسًا للجنة القدس، حيث جعلها جلالته في مستوى مكانة قضيته الوطنية الأولى، وأحد ثوابت سياسة المغرب الخارجية، مشيرًا إلى أن ما يضفي أهمية خاصة على هذا المؤتمر المهم كونه ينعقد في ظرفية صعبة تمرّ بها القضية الفلسطينية، وقضية القدس ومقدساتها الإسلامية والمسيحية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، وهو ما يلقي على العرب مسؤولية جماعية في إطار العمل العربي المشترك، لمواجهة الانتهاكات التي تتعرض لها المدينة المقدسة، ومحاولة طمس هويتها الحضارية الفريدة، وتغيير طابعها القانوني، الذي تعهدت قرارات مجلس الأمن الدولي بحمايته. مشددًا على أن التدابير الأحادية التي من شأنها إضفاء واقع غير شرعي على القدس ومحيطها، تعتبر تهديدًا للوضع القانوني للمدينة، وتركيبتها الديمغرافية، وطابعها التاريخي القائم على تعدد الثقافات والأديان، لذا فإن حماية مدينة القدس من مخططات تغيير الوضع التاريخي والقانوني فيها ينبغي أن يكون عملًا صادقًا ومخلصًا؛ بعيدًا عن نطاق الشعارات الفارغة والمزايدات العقيمة والحسابات الضيقة، مجدّدًا الدعوة إلى إقامة تحالف عالمي يجمع كل القوى الحيّة، الملتزمة بالسلام، والمؤمنة بقيم التسامح والتعايش، لإنقاذ القدس والحفاظ على موروثها الحضاري والإنساني المشترك، انسجامًا مع النداء الذي أطلقه جلالته بالرباط عام 2009 بمناسبة المؤتمر الدولي حول القدس.

فيما حذّر معالي السيد حسين إبراهيم طه الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي من خطورة استمرار إجراءات الاحتلال الإسرائيلي التي تستهدف المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، مبرزًا مسؤولية المجتمع الدولي تجاه الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني فيها، لاسيما المسجد الأقصى المبارك، باعتباره مكان عبادة خالصًا

للمسلمين وحدهم، معتبرًا أن الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل، قوة الاحتلال، تشكل اعتداءً على الحقوق الدينية الثابتة للأمة الإسلامية وتراثها، واستفزازًا لمشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم، وانتهاكًا لحرية العبادة ولحرمة الأماكن المقدسة، وخرقًا صارخًا للقانون الدولي واتفاقيات جنيف، مجددًا التحذير من أن استمرارها يهدّد السلام والاستقرار في المنطقة والعالم بأسره، مشيرًا إلى أن ما تشهده مدينة القدس من اعتداءات وانتهاكات ممنهجة يستدعي تعزيز التعاون القائم بين منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية وأجهزتها المختلفة لتوفير الدعم السياسي لها في المحافل الدولية، وتقاسم المسؤولية وحشد ما أمكن من الموارد بالتنسيق المشترك بين المنظمتين وتعزيز التعاون بين جميع الهيئات التابعة لهما، ووكالات التنمية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في الدول الأعضاء للمساهمة في حماية القدس وصون هويتها العربية ودعم صمود أهلها وتثبيتهم في مواجهة مخططات التهويد الإسرائيلية.

وعلى المستوى الدولي، أكد السيد أنتونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة على موقف الأمم المتحدة الواضح، بأنه لا يمكن تغيير وضع القدس من خلال إجراءات أحادية الجانب، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية المحتلة، وهي قضية لا يمكن حلّها إلا من خلال المفاوضات بين الطرفين. مشددًا على وجوب الحفاظ على الطابع الديمغرافي والتاريخي للقدس، ووجوب الحفاظ على الوضع الراهن للأماكن المقدسة، بما يتماشى مع الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية. مؤكدًا استمرار الأمم المتحدة بالتزامها بجهودها للوصول إلى إنهاء الاحتلال وصولًا لدولتين تعيشان جنبًا إلى جنب والقدس عاصمة لكليهما.

لقد عبّر رؤساء وفود الدول الأعضاء (دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، سلطنة عمان، الجمهورية التونسية، الجمهورية اليمنية، جمهورية السودان، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية الصومال، دولة قطر، جمهورية جيبوتي، جمهورية القمر المتحدة، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، دولة

ليبيا) عن تضامنهـــم القوي مع قضية القدس ورفض وإدانـــة التصعيد الإسرائيلي في عموم الأراضي الفلســـطينية المحتلة، وفي القدس الشرقية على وجه الخصوص، معبّرين عن دعم صمود الشعب الفلسطيني في القدس والتمسك بالوصاية الهاشمية على الأماكن المقدســـة فيها، والتمسك بحقوق الشعب الفلسطيني وتطبيق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وصولًا إلى تجسيد الدولة الفلسطينية كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

في الجلسة نفسها، قدم سموّ الأمير تركي الفيصل كلمة، شدّد فيها على أهمية القدس الروحية باعتبارها مسرى النبي (صلعم) وأرض مقدساتنا، ورمز وجودنا وكرامتنا، ومحدد مستقبل الصراع والسلام والاســـتقرار في منطقتنا العربية، وأن دعم صمود الشعب الفلسطيني في القدس لا بد أن يكون من أولويات عملنا العربي والإسلامي المشترك.

واختتم فضيلة الدكتور أحمد الطيب شـــيخ الأزهر الشريف كلمات المشـــاركين في الجلسة الافتتاحية بكلمة ألقاها نيابة عنه فضيلة الشيخ محمد الضويني وكيل الأزهر، شـــدّد فيها على أن الواجب على المســـلمين ألا يُخدعوا عن قضيتهم، وألا يُصابوا في وعيهم، وأن يحسّـــوا بالواقع الأليم الذي يعانيه أهل فلسطين، وأن يُدرِكوا ما يُحاك للقبلـــة الأولى، التي لا تقل شرفًـــا وتعظيمًا عن بيت الله الحـــرام، وأن من الواجب علينا أن ننطلق من البيانات الرســـمية التي تُنبئ عن مشاعر صادقة تجاه القضية إلى دعمٍ حقيقي لفلســـطين يتمثل في مدّ يد العون، نـــصرةً دينية، وفكرًا متجددًا، ودعمًا سياسيًّا، واســـتثمارًا حقيقيًّا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأن عروبة القدس وإسلاميتها مسألة محسومة تاريخًا ودينًا وواقعًا، وأن من الواجبات الجديدة على عقلاء الأمة ومفكريها وصانعي القرار وأصحاب الأموال أن يضعوا فلســـطين على أجندة اهتماماتهم وأولوياتهم، وأن يضخوا من الأفكار والقرارات ما يعين على

إحداث تنمية واستثمار حقيقي يعين أبناء فلسطين على الصمود في وجه التحديات التي يفرضها المحتل.

المحور الثاني: تكون من أربع جلسات، ترأسها الدكتور/ مفيد شهاب أستاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة

كانت الجلسة الأولى بعنوان «محاولة تغيير الوضع التاريخي القائم في المسجد الأقصى المبارك والمقدسات في القدس»، واشتملت على ثلاثة عناوين:

1 – تحديات الأوقاف في صون الهوية التاريخية للمقدسات. (المتحدثان: سماحة الشيخ/ محمد حسين، الدكتور/ محمد الخلايلة وزير الأوقاف الأردني).

2 – المخططات والممارسات الإسرائيلية التي تستهدف تغيير الوضع التاريخي القائم للمقدسات. (المتحدث: الدكتور/ وصفي الكيلاني).

3 – تأثير السياسات الإسرائيلية على المكون المسيحي في القدس. (المتحدث: المطران/ منيب يونان).

الجلسة الثانية بعنوان «الإجراءات الاحتلالية العنصرية في القدس: الاستيطان والتهجير القسري»، واشتملت على ثلاثة محاور:

1 – الضغوطات الواقعة على السكان وسبل المقاومة. (المتحدث: الأستاذ/ زكريا عودة).

2 – الإجراءات العنصرية الاحتلالية لشرعنة التهجير القسري والخيارات القانونية المتاحة. (المتحدثة: الدكتور/ زينة الجلاد).

3 – الاستيطان الاستعماري جريمة حرب. (المتحدث: السفير/ د.عمر عوض الله).

الجلسة الثالثة بعنوان «سياسات التهويد والهيمنة على القدس»، واشتملت على ثلاثة محاور:

1 – استهداف المناهج التعليمية وأسرلة التعليم. (المتحدث: الأستاذ/ سمير جبريل).

2 – الرواية الفلسطينية في مواجهة رواية الاحتلال الزائفة. (المتحدث: الدكتور/ عماد أبو كشك).

3 – أسرلة المؤسسات الثقافية ومحاولات الهيمنة عليها. (المتحدثة: الأستاذة/ رانيا إلياس).

الجلسة الرابعة بعنوان «قضية الأسرى والانتهاكات الإسرائيلية لحقوقهم»، واشتملت على ثلاثة محاور:

1 – واقع الأسرى المقدسيين والإجراءات القمعية الواقعة عليهم وعلى أسرهم. (المتحدث: الدكتور/ منير نسيبة).

2 – الإقصاء المجتمعي والتمكين الاقتصادي. (المتحدث: الأستاذ/ زياد الحموري).

3 – انتهاكات حقوق الطفل من خلال الحبس المنزلي. (المتحدثة: الأستاذة/ رنا نشاشيبي).

وقد تناولت الجلسات الانتهاكات التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة من محاولات تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك والمقدسات الإسلامية والمسيحية ومحاولات التهويد والتهجير القسري وأسرلة قطاع التعليم والثقافة والسياحة واستهداف القطاعات الثقافية والصحية والتجارية والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان بمن فيهم الأطفال والنساء.

هذا وكان مقررو الجلسات الأربع هم: السيد أحمد الرويضي، ود. منير نسيبة، والسيدة فدوى خضر، والسيد فضل طهبوب.

وقد خلص المجتمعون للتوصيات التالية:

1 – الدعوة إلى دعم صمود المقدسيين والعاملين بالمسجد الأقصى المبارك والتمسك بالوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية.

2 – التأكيد على أهمية زيارة مدينة القدس المحتلة لدعم وتعزيز صمود أهل القدس.

3 – دعوة الصناديق والدول العربية لدعم القدس، من خلال توفير استثمار يوفر السكن وفرص العمل.

4 – التحرك لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية، وذلك من خلال اللجوء للمحاكم الدولية لمقاضاة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال).

5 – تفعيل الولاية الدولية لملاحقة الاحتلال في المحاكم الدولية وملاحقة المنظمات الاستيطانية، وأخطرها الصندوق القومي اليهودي ومنظمة «إلعاد»، وكذلك متابعة تسجيل منظمات «شبيبة التلال» و«تدفيع الثمن» على قوائم الإرهاب الدولي.

6 – دعوة الدول العربية لدعم الموقف الفلسطيني في الطلب المقدم لمحكمة العدل الدولية لإبداء الرأي الاستشاري حول ماهية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية من خلال تقديم مرافعات للمحكمة.

7 – المطالبة بتفعيل المادة 146 من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تقضي «بإلزام الدول الأطراف في الاتفاقية بوضع التشريعات الوطنية اللازمة لفرض عقوبات بحق الأشخاص الذين يقترفون إحدى المخالفات الخطيرة، والتي تشمل القتل العمد، التعذيب أو المعاملة غير الإنسانية، الأفعال التي تسبب إصابة خطيرة للجسم والصحة، الترحيل والإبعاد غير القانوني لأشخاص محميين، الاعتقال

غير القانوني لأشـــخاص محميين، تعمّد حرمان شـــخص محمي من الحقوق الخاصة بالمحاكمة القانونية الصحيحة المنصوص عليها في الاتفاقية، التدمير الشامل للممتلكات أو الاستيلاء عليها بطريقة غير مشروعة واستبدادية».

8 – الدعوة إلى أن يتضمن قانون العطاءات للمشاريع في الدول العربية اشتراط أن يكون ســـجل الشركات المتقدمـــة خاليًا من الجرائـــم الدولية، وخاصة الشركات التي تعمل في المستوطنات الإسرائيلية.

9 – التأكيد على ضرورة المطالبة بالحق الفلســـطيني في اســـتغلال ثروات البحر الميت، الذي ينهي امتياز الشركات التي لها حق اســـتغلاله (والذي دام 100 عام) في 2023.

10 – مطالبة الباحثين العرب ومراكز الأبحـــاث بالتدقيق في الأبحاث العلمية لضمان الحفـــاظ على السردية الفلســـطينية في كل ما يتعلـــق بمدينة القدس المحتلة والقضية الفلسطينية.

المســـار الاقتصادي التنموي الاســـتثماري: وهو المحور الأهم من حيث احتياجات القـــدس وضرورة ترجمة الموقف والسياســـات المعلنة لدعم القـــدس ترجمة عملية واقعية من خلال تبني ما يُحدث أثرًا يلمســـه المقدسيون في حياتهم اليومية وحتى لا يبقى الدعم وعدًا.

وقد اشـــتمل هذا المحور على أربعة جلســـات أيضا تناولت قضايا الاستثمار والبنية التحتيـــة والتطوير الحضري والتعليم والصحة والســـياحة، وانعكاســـات التنمية الاقتصادية على الشباب والنســـاء. رأس الجلسات الدكتور جواد العناني، وتحدث فيها الســـادة يونس العموري ومنيب المصري ود. محود زحايكة، ود. وليد ســـالم، والأســـتاذة ديمة السمان، ود. فادي الأطرش، ود. سعيد يقين، والسادة رائد سعادة ومعتز دوابشـــة وحازم القواسمي ورتيبة النتشة ومنتصر إدكيدك. وعمل السيدات

والســـادة لونا عريقات وزياد الحموري وحازم القواســـمي ونجوى عودة كمقرري جلســـات. هذا وقد تلى ذلك قيام دولة فلســـطين بتقديم مشروعـــين للمؤتمر أحدهما يتعلق بتشـــكيل فريق خبراء قانوني لدعم التحرك الدولي لفلسطين قدمه السفير عمار حجازي، والثاني يتعلق بإنشاء صندوق تطوعي لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القدس قدمه السفير مهند العكلوك.

كـــما تم في هذا المحور، عرض طبيعة وكيفية الاســـتثمار والتنمية في القدس في مواجهة الاعتداء على الهوية الفلســـطينية، وخلص المشـــاركون في جلســـات هـــذا المحور إلى القوميات الآتية:

1) الإشـــارة إلى أن التنمية والاســـتثمار في القدس يجب أن يكون خارج المألوف، حيث تم طرح فكرة الاستثمار المقاوم وتعريفه وتوفير معلومات واضحة ثابتة والتركيز على الهامش القانوني للاستفادة منه.

2) إنشاء لجنة متابعة لقضايا القدس وتقوية المشاريع القائمة وخلق مشاريع جديدة للشباب.

3) إيجاد خطة وطنية للاستثمار وخطة عمل لبناء آلاف الوحدات السكنية.

4) توفير قروض للمســـتثمرين وإيجـــاد شركات تتعامل بين مســـتثمرين أجانب ومستثمرين من القدس.

5) أهمية توفير قروض للإســـكان والبنية التحتية والتأكيد عـــلى أن البنية التحتية الفلسطينية جاهزة للاستثمار.

6) طرح فكرة إنشاء وقفية أو صندوق دعم للمشاريع القائمة والجديدة.

7) ضرورة اســـتغلال الثغرات والهوامش في القانون الإسرائيلي وفرض سياســـة الأمر الواقع.

8) يمكن خلق استثمار مقاوم في البلدة القديمة مثلًا، من خلال تطوير البلدة القديمة.

9) طرح فكرة الاستثمار الخيري من خلال الزكاة أو الوقف.

10) عرض عدد من المشـــاريع المقدمة من دولة فلســـطين واقتراح آليات تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة.

غير أنه وإن كان المحور الأول، وأعني المحور الســـياسي بمضمونه ومخرجاته، يعيد تأكيـــد تقليدية المواقف الرســـمية وإذا ما كان المحور الثـــاني بنتائجه وطروحاته لا يخرج عن ســـياق «المحدودية» بتكرار التعبير عن السياسة بلغة القانون وإنما بذات المضمون التقليدي المحدود، فإن هـــذا المحور الاقتصادي والتنموي الذي كان من شـــأنه أن يلخص المؤتمر بكل محاوره، وهو المنعقد تحت شعار «صمود وتنمية»، كان المحور الأقل منسوبًا من حيث التناول المحدد لخطة عملية قابلةَ التنفيذ، أو من حيث تأكيد التزامات معينة بمجالات محددة مع أن فلسطين تقدمت للمؤتمر بسلة مشاريع للدعم والاســـتثمار وذات صلة وثيقة بصمود المقدســـيين وحماية هويتها، وتشكل احتياجًا ملحًّا للمجتمع المقدسي وخاصة السكن والتعليم والصحة والعمل.

تتعدد أســـباب هذا الضعف بالمخرجات والمضامـــين، ولا أظن أن أحدًا كان ينتظر ســـلفًا حتى قبل انعقاد المؤتمر الخـــروج بتوصيات وقـــرارات والتزامات، أبعد من تلك التي أنتجها المؤتمـــر وتم تبنيها وإصدارها، ولا ينبغـــي التقليل من أهميتها إذا ما كانت منطلقًا لمســـار جديد ومختلف بالتعاطي مع احتياجات القدس، ومتطلبات تعزيز الصمود والتنمية، بعناوين اســـتمرارية انعقاد المؤتمـــر بصورة دورية منتظمة ومنســـقة، تجعل من هذا المؤتمر مؤتمرًا تأسيســـيًّا لهذا المســـار، بآليـــات عمل محددة تركز على موضوعات محددة للمؤتمر، متخصصة في مجال معين وبدعوة المســـتويات والأشـــخاص المعنيين مباشرة وذوي الصلة الرسمية والأهلية، وبما يحدث التقاطع المطلوب بين المطروح أو المستهدف كنتيجة من المؤتمر وبين الاستراتيجيات والخطط الفلسطينية بشأن القدس.